(٣)

التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف: دراسة صرفية لسانية

أ.د. صالح فليح زعل المذهان

- أستاذ الدراسات اللغوية في الجامعة الإسلامية بمنيسوتا.
- رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الإسلامية بمنيسوتا.

ملخّص البحث

يهدف الباحث إلى دراسة موقف الصرفيين واللسانيين من الفعل المعتل الأجوف، ويُبيِّن رأي كل فريق في تشكيل البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف، ويقارن بين الآراء، ويرجِّح الرأي الذي يراه صوابًا، معتمدًا الدليل العلمي.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فبيَّن رأي كل فريق، وضرب الأمثلة التي توضِّح رأي كل فريق، وحدَّد مواطن الخلاف بين الفريقين، وبيَّن سبب الخلاف بين الفريقين.

وخلص إلى مجموعة من النتائج، منها أَن سبب الخلاف العلمي بين الصرفيين واللسانيين منشؤُه المنهج العلمي الذي اتبعه كل فريق، فالصرفيون اتبعوا المنهج الوصفي في أثناء دراستهم الظاهرة الصرفية وفق بيئة حدَّدوا زمانها ومكانها.

وأمَّا اللسانيون فاتبعوا المنهج التاريخي المقارن في أثناء دراستهم الظاهرة الصرفية، فقارنوا البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف في اللغة العربية بالبنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف في اللغات السامية؛ ونتج عن ذلك خلاف علمي في وزن الفعل المعتل الأجوف بين الصرفيين واللسانيين، فالصرفيون وزنوا الفعل المعتل الأجوف وفق البنية الصرفية الأصلية للفعل، وأمَّا اللسانيون فقد وزنوه وفق البنية التي آل إليها الفعل.

ويوصي الباحث طلبة الدراسات العليا والباحثين بدراسة البنية الصرفية للفعل المعتل وفق النظريتين: الصرفية واللسانيَّة، والإفادة من النظرية اللسانية الحديثة في دراسة الصرف العربي.

الكلمات المفتاحية: الفعل الأجوف، التشكيل الصوتي، الفعل المعتل.

Summary

This research shows the position of the artisans and the Lassanians of the hollow verb, and shows the opinion of each team in the formation of the morphological structure of the verb of the Hollow Vault, and compares the views, and is likely opinion that he sees right, based on the scientific evidence.

The researcher followed the analytical descriptive approach, between the opinion of each team, and striking examples that illustrate the opinion of each team, and identified the differences between the two teams, and the cause of disagreement between the two teams.

And concluded a set of results, among them that the cause of scientific disagreement between the literalists and the literal origin of the scientific method followed by each team, the paparazzi followed the descriptive approach during the study of the phenomenon of morphology according to an environment that determined its time and place

The linguists have followed the comparative historical approach during their study of the morphological phenomenon. They compared the morphological structure of the vulgar verb in Arabic with the morphological structure of the vulgar verb in the Semitic languages. This resulted in a scientific dispute in the weight of the hollow verb between the Slavs and the Saracens. And the Lassonians weighed it

according to the structure to which the deed was attributed

The researcher recommends the study of the books of morphology scientific head, and benefit from modern linguistics, especially the science of sounds, and the science of audio exchange, and the combination of the words of the literal and literalists according to the scientific method.

Key words: Malformed verb, hollow verb, phonemic modulation

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فيجد الدارس لعلم الصرف أَنَّ ثمة لبسًا في وزن الفعل المعتل، ولا سيما الفعل المعتل الأجوف، وهذا اللبس يكون عائقًا أمام الدارسين في أثناء دراستهم علم الصرف، فيجد أَنَّ من الصرفيين من يزن الفعل الأجوف على وزن فَعَلَ، ومنهم من يزنه على وزن فال، فيحدث ذلك لبسًا لدى متعلم اللغة العربية ولا سيما من يتعلم الصرف العربي، وفي هذا البحث يناقش الباحث آراء الصرفيين واللسانيين في البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف ونقصد باللسانيين علماء الصرف الذي درسوا القضايا الصرفية في ضوء علم اللسانيات الحديثة، ويُوضح الباحث للمتعلم والدارس الوزن الصرفي والوزن الصوتي للفعل الأجوف.

المشكلة البحثية:

يواجه دارس اللغة العربية ولا سيما الصرف لبسًا في التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف، نحو: قال، وباع، أعين الفعل الألف أم هي حرف آخر؟ أوزن الفعل الصرفي فَعَلَ أم فال؟

فإن المتأمِّل في كتب الصرف القديمة والحديثة يجد الخلاف بين الصرفيين القدماء والصرفيين المحدثين في نظرتهم إلى التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف، وأثر هذا الخلاف في وزن الفعل.

أهداف البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

١- ما سبب خلاف الصرفيين واللسانيين في التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف؟

٢- ما أثر خلاف الصرفيين واللسانيين في التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف في الوزن الصرفي للفعل؟

٣- أنزن الفعل المعتل الأجوف على وزن (فَعَلَ) أم (فالَ)؟

٤- ما الوزن الصرفي والوزن الصوتي للفعل المعتل الأجوف؟

أهمية البحث:

يقدم الباحث إلى المكتبة العربية دراسة صرفية لسانية عن التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف محاولًا بيان سبب خلاف الصرفيين واللسانيين في وزن الفعل المعتل الأجوف.

ويُظهِر الباحث أَنَّ الخلاف منشؤُه المنهج العلمي الذي اتبعه الصرفيون القدماء وهو المنهج الوصفي، والمنهج العلمي الذي اتبعه الصرفيون الذين درسوا الصرف في ضوء اللسانيات الحديثة وهو المنهج التاريخي المقارن.

وأَنَّ ثمرة اختلاف المنهجين أدى إلى أَنَّ الفعل المعتل الأجوف له وزن صرفي وفق المنهج الوصفي، ووزن صوتي وفق المنهج التاريخي المقارن.

وقد بيَّن الباحث أَهمية اللسانيات الحديثة في دراسة القضايا الصرفية وتعليل الخلاف العلمي فيها، وتوجيه الآراء الصرفية عند الصرفيين القدماء التي عُدَّت في عصرهم بأَنَّها شاذة، فقد وزن عبد القاهر الجرجاني الفعل المعتل الأجوف

على وزن (فال) في كتابه المفتاح في التصريف، وكذلك فعل ابن السراج في كتابه الأصول في النحو.

مجتمع البحث:

اقتصر الباحث في بحثه على التشكيل الصوتي للفعل المعتل الأجوف فلم يدرس التشكيل الصوتي للفعل الصحيح، ولا للفعل المعتل المثال، ولا للفعل المعتل الناقص.

حدود البحث المكانية والزمانية:

حدَّد الباحث الحدود المكانية والزمانية لبحثه، فقد اقتصر في بحثه على أُمّات كتب الصرفيين، وهي: كتاب المفتاح في التصريف للجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وتصريف العزي للعزي (ت ٦٥٥هـ)، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وعنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (ت ٨٧٩هـ)، وشرح القصيدة الكافية في التصريف للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وشرح التصريف للثمانيني (ت ١٠٥١هـ).

وأمَّا كتب اللسانيين فمنها المترجم عن كتب المستشرقين، وهي: فقه اللغات السامية لبروكلمان، ودروس في علم الأصوات لكانتينو، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن لموسكاتي ورفاقه.

ومنها من كتب اللسانيين العرب، وهي: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للبكوش، والمنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديد في الصرف العربي لعبد الصبور شاهين، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية

لفوزي الشايب، وعلم الصرف الصوتي لعبد القادر عبد الجليل.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسات علمية ذات صلة بموضوع بحثه، جمعت آراء الصرفيين واللسانيين عن الفعل المعتل الأجوف، من أجل ذلك كان هذا البحث الذي يُبيِّنُ آراء الصرفيين واللسانيين في التشكيل الصوتي لبنية الفعل المعتل الأجوف، والوزن الصرفي والوزن الصوتي للفعل.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فبيَّن رأي الصرفيين القدماء في بنية الفعل المعتل الأجوف، وما حصل فيه من إعلال، ووزنه الصرفي عندهم، وبيَّن رأي الصرفيين الذين درسوا بنية الفعل المعتل الأجوف وفق اللسانيات الحديثة، وما حصل فيه من إعلال، ووزنه الصوتي، وضرب الأمثلة التي توضِّح رأي كل فريق وحدد مواطن الخلاف بين الفريقين، وبيَّن سبب الخلاف بين الفريقين، والمنهج العلمي الذي اتبعه كل فريق في أثناء دراستهم لبنية الفعل المعتل الأجوف.

هيكل البحث:

قسَّم الباحثُ البحثَ إلى سبعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: الفعل الماضي المجرد الثلاثي الأجوف.

المبحث الثاني: الفعل الماضي المجرد الثلاثي المسند إلى الضمائر.

المبحث الثالث: الفعل المضارع الأجوف المرفوع.

المبحث الرابع: الفعل المضارع الأجوف المجزوم.

المبحث الخامس: فعل الأمر من الفعل الأجوف.

المبحث السادس: اسم الفاعل من الفعل المعتل الأجوف.

المبحث السابع: اسم المفعول من الفعل المعتل الأجوف.

المبحث الأول:

الفعل الماضي المجرد الثلاثي الأجوف

يرى الصرفيون أنَّ الفعل الماضي المجرد الأجوف قد حصل فيه إعلال بالقلب، فيرون أنَّ أصل الفعل (قال)، هو(قَوَلَ)، تحركت عين الكلمة (الواو) وانفتح ما قبلها؛ فقُلبت الواو ألفًا، يؤكد ذلك الأنباري بقوله: "والواو متى تحركت، وانفتح ما قبلها وجب أنْ تُقلب ألفًا"(١)، وقال ابن جني: "وإنما كان الأصل في قام قَوَمَ، وفي خَاف خَوَفَ، وفي طال طَوَلَ، وفي باع بَيَعَ، وفي هاب هَيَبَ، فلمّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو والياء، وحركة الواو والياء كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة؛ فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوَّغها أيضًا انفتاح ما قبلها فهذه هي العلة في قلب الواو والياء في نحو: قام، وباع"(٢).

ويتفق اللسانيون مع الصرفيين في أنَّ أصل الفعل (قال)، هو(قَوَلَ) لكنهم يختلفون في تعليل الظاهرة الصرفية فيرى اللسانيون أنَّ أصل الفعل الأجوف (قَوَلَ) وقع شبهُ الحركة بين حركتين قصيرتين، يؤكد ذلك فوزي الشايب بقوله: "فوقع شبه الحركة (الواو) بين حركتين قصيرتين، ووجودهما في موقع كهذا

(١) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٩٩٣م، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤/١.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، سر صناعة الإعراب، حققه أحمد فريد أحمد، ط ١، (د، ت)، المكتبة التوفيقية القاهرة، ٣٢/١.

يضعفهما؛ فتسقطان وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين اجتمعتا، فتشكلت منهما حركة طويلة؛ وبذلك نحصل على: قال، وباع"(١).

واللغة العربية تتفق مع اللغات السامية في قاعدة سقوط شبه الحركة إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، يقرر ذلك بروكلمان بقوله: "من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاء مباشرًا؛ ولذلك حدث- دائمًا- في السامية الأم أنْ تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى عندما تلتقيان بعد سقوط الواو والياء مثل kãma< kawama قام"(٢).

ويبدو للباحث- مما سبق- أنَّ الخلاف بين الصرفيين واللسانيين في صورة الألف؛ فأصل الألف عند الصرفيين الواو، وأصلها عند اللسانيين فتحتان قصيرتان متتابعتان، وكذلك اختلفوا في وزن الكلمة؛ فالصرفيون يزنون أصل الفعل قبل الإعلال، فوزن الفعل (قال) عندهم هو (فَعَلَ).

قال محمد محيي الدين عبدالحميد: "وإذا حصل في الموزون إعلال كقلب عينه أو لامه ألفًا جئت بالميزان على حسب أصله قبل الإعلال فتقول في نحو: قال، وباع، وقام: إنها على وزن (فَعَلَ)"(٣).

ويرى الباحث أنَّ عين الكلمة في الفعل الأجوف الواوي واليائي (الواو

(١) الشايب، فوزي حسن، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، ١٩٨٩م، ص ٥٨.

(٢) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: الدكتور رمضان عبد التواب ط ١، ١٩٧٧م، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٤٢.

(٣) عبد الحميد، محمد محيي الدين، دروس في التصريف، في المقدمات وتصريف الأفعال، ط ١، ٢٠٠٥م، مكتبة الساعي، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ٣٢.

والياء) عند الصرفيين حرف، وهو من بنية الفعل الأصلية، وعند اللسانيين شبه حركة؛ أي ليس حرفًا مستقلًّا، فهو ليس من البنية الصرفية الأصلية للفعل، وهذا ما جعل بعض اللسانيين يرون أنَّ الفعل الأجوف ثنائي، فالفعل (قال، وباع) مثلًا عندهم (قَلَ، وبَعَ)(١).

ولم يؤيد فوزي الشايب هذا القول ، فقال: "وهذا الرأي أقرب إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة، والواقع، بل إنَّ الواقع اللغوي يعارضه، ويهدمه"(٢) وقد استبعد فكرة أنَّ الفعل المعتل ثنائي الجذر بعض اللسانيين، فيرون أنَّه لا يمكن تفسير صيغ الأفعال المعتلة إلا على أساس الجذر الثلاثي.

يؤكد ذلك موسكاتي ورفاقه بقولهم: "تتجمع هذه المجموعات من الأفعال تحت مصطلح الأفعال الضعيفة (المعتلة)، وتُعد صيغها ممكنة التفسير على أساس الجذر الثلاثي الأصول"(٣).

والذي يظهر للباحث أنَّ الصرفيين عالجوا ظاهرة الفعل المعتل الأجوف المجرد وفق المنهج الوصفي، فهم نظروا إلى البنية الصرفية للفعل في مدة زمنية محددة، وهي عصر الاحتجاج اللغوي، ودرسوا هذه البنية الصرفية في شواهد معينة تنتمي إلى عصر الاحتجاج اللغوي.

(١) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط ١، ٢٠٠٤م عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص ٤٣٣.

(٢) – الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٣.

(٣) موسكاتي، سباتينو، شليتر، أنطوان، أولندروف، إدفارد، زودن، فلرام فلون، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد الجبار المطلبي، ط ١، ١٩٩٣م، عالم الكتب، بيروت–لبنان– ص ٢٦٧.

أمَّا اللسانيون فقد توسَّعوا في دراسة البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف فلم يقفوا عند عصر الاحتجاج، بل اتبعوا المنهج التاريخي المقارن في دراسة هذه الظاهرة، فيرون أنَّ سقوط شبه الحركة من عين الفعل الأجوف وتحوُّل الحركتين القصيرتين إلى حركة طويلة لا يختص باللغة العربية وحدها، إنما هو قاعدة عامة من قواعد اللغة السامية الأم.

يؤكد ذلك بروكلمان بقوله: "من غير الممكن في اللغات التقاء حركتين التقاءً مباشرًا؛ ولذلك حدث دائمًا في السامية الأم أنْ تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى عندما تلتقيان بعد سقوط الواو، أو الياء، مثل: kawama قامkáma"(١).

فالفعل الثلاثي الأجوف (ق َ و َ م َ) وفق نظرة اللسانيين وقعت شبهُ الحركة (الواو) بين حركتين: الحركة الأولى، وهي الفتحة التي بعد فاء الكلمة (القاف)، والحركة الثانية، وهي الفتحة التي بعد عين الكلمة (الواو) لذلك ضعُفت عين الكلمة (الواو) فسقطت، وحصل أنْ تتابعت الحركتان المتماثلتان، وهما: الفتحتان (ق َ َ م)؛ فنشأت حركة طويلة، وهي الألف، فأصبح الفعل قامَ.

ويكون الفعل قد مرَّ بالمراحل الآتية:

(ق َ و َ م َ) ⟷ ق َ َ م َ ⟷ قامَ

فالألف ما هي إلا فتحة طويلة، نشأت عن تتابع فتحتين قصيرتين، وهي قاعدة من قواعد اللغة السامية الأم، قال بروكلمان: "فإذا التقت حركتان

(١) بروكلمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

متماثلتان بعد الحذف تحولت إلى حركة ممدودة من جنسها"[١].

ويخلص الباحث من ذلك كله إلى أنَّ الصرفيين واللسانيين قد اتفقوا في صورة الفعل الأجوف المجرد، وأنَّ الألف ليست أصلية من بنية الفعل الصرفية فهي عند الصرفيين منقلبة عن واو، وعند اللسانيين ناشئة عن تتابع حركتين قصيرتين.

والاختلاف هو في المنهج اللغوي الذي اتبعه الصرفيون واللسانيون فالصرفيون درسوا بنية الفعل الأجوف المجرد وفق المنهج الوصفي، فقد وصفوا بنية الفعل في الشواهد الصرفية المنتمية إلى عصر الاحتجاج اللغوي، فحدَّدوا مكان الدراسة وزمانها، ولم يقبلوا في أثناء دراستهم إلا الشواهد التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج ومكانه.

أمَّا اللسانيون فقد توسَّعوا في دراستهم البنية الصرفية للفعل الأجوف فنظروا إلى هذه الظاهرة نظرة لغوية تاريخية وفق المنهج اللغوي التاريخي المقارن، فلم يتقيدوا بزمن معين ولا مكان معين، بل نظروا في قواعد الساميات، ولا سيما اللغة السامية الأم؛ فعللوا تطور البنية الصرفية وفق المنهج التاريخي المقارن، وخلصوا إلى أنَّ سقوط عين الكلمة من البنية الصرفية للفعل الأجوف ليس مختصًّا باللغة العربية إنما هو قاعدة صرفية عامة في اللغة السامية الأم، وبقيت اللغة العربية محتفظة بهذه القاعدة.

فاللسانيون يرون أنَّ عين الفعل محذوفة، لكنهم لم يقدموا دليلًا علميًّا يوضِّح للباحثين سبب حذف عين الفعل الأجوف، أهذا الحذف له علة صرفية قياسية

(١) بروكلمان، مرجع سبق ذكره، ص١٤٤.

أم أنَّه حذف اعتباطي؟

والذي يميل إليه الباحث أنَّ الفعل المعتل الأجوف له وزنان: الوزن الأول وزن صرفي، فنزن الفعل الأجوف على وزن (فَعَلَ)، والوزن الثاني وزن صوتي، نزن الفعل الأجوف على وزن (فَالَ)، فالوزن الصرفي لا يُمَيِّز الحرف الأصلي من الحرف المنقلب عن أصل.

ونضرب لذلك مثلًا الاسم: الرجاء، "وزنه الصرفي (فَعَلَ) ويجوز أنْ يكون مصدرًا للفعل رجا يرجو، فتكون همزته منقلبة عن واو، ويجوز أنْ يكون مصدرًا للفعل رجأَ يرجَأُ، فتكون همزته أصلية"(١).

ويتبيَّن مما سبق أنَّ للكلمة المعتلة وزنين: صرفي، وصوتي، فإذا ما أردنا أنْ نوضِّح ذلك، وأنْ نُبيِّن أهمية الأخذ بالرأي القائل بأن للكلمة المعتلة وزنين: صرفي وصوتي، فإننا نضرب مثالًا يوضِّح ذلك، فنأخذ الاسم: الرجاء فإنْ كان مصدرًا للفعل رجا يرجو فإنَّ وزنه الصوتي (فعاء)؛ ذلك أنَّ الهمزة منقلبة عن واو، فأصل المصدر رجاو، وقعت الواو بعد ألف زائدة، فقُلبت همزة وَفق قواعد الإعلال المقيسة.

وإنْ كان الرجاء مصدرًا للفعل رجأَ يرجأ فإنَّ وزنه الصوتي (فعال)؛ إذ إنَّ البناء الصرفي للكلمة هو (ر ج ء)، فالهمزة أصلية، والفعل فعل صحيح مهموز اللام، فما يقابله في الوزن الصرفي هو اللام؛ لأنَّه حرف أصلي.

(١) المذهان، صالح فليح، القضايا الصرفية ودلالاتها في قراءة ابن كثير المكي، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ٢٠١٤م، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص٧.

ولم يكن اللسانيون هم أصحاب المذهب الذي يرى أنَّ الكلمة المعتلة لها وزنان: صرفي، وصوتي، بل سبقهم في ذلك علماؤنا، يدلل على ذلك قول ابن السراج: "يجب أنْ تُمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من اللفظ كما يُمثل الأصل فيقول: مِثالها المسموع كذا، والأصل كذا كما قالوا في (رُسْل) فيمن خفف: إنَّ الأصل (فُعُل)، وإنَّ الذين خففوا قالوا: (فُعْل) إلى أنْ قال: والتمثيل باللفظ غير مألوف فلا تلتفت إلى مَن يستوحش منه ممن يطلب العربية، فإنَّ مَنْ عرف أَلِفَ، ومَن جَهِلَ استوحش، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش"(١).

واتبع ابنُ السراج عبدَ القاهر الجرجاني، فقال في المبدل عن الحرف الأصلي: "ومن البدل من الأصل جاز فيه المِثَالان، فمثل كِسَاء (فِعال)، أو (فِعاء) وأصله كساو، قُلِبت الواو همزة لتطرفها"(٢).

فالجرجاني بَيَّن أنَّ كلمة كساء لها وزنان: وزن صرفي، وهو (فِعال)، وهذا الوزن يمثل بنية الكلمة قبل حدوث الإعلال، ووزن صوتي وهو (فِعاء)، وهذا الوزن يمثل بنية الكلمة بعد حدوث الإعلال؛ لذلك جاءت الهمزة في الوزن الصوتي لتدل على أنَّها غير أصلية فهي ليست من بنية الكلمة، بل جاءت لعلة صرفية.

(١) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٣، ص ٣٣٦.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في التصريف، تحقيق الدكتور علي الحمد، ط ١، ١٩٨٧م، دار الأمل، إربد، ص ٢٨.

المبحث الثاني:

الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة

ضمائر الرفع المتحركة في اللغة العربية، هي: تاء المتكلم، وتاء المخاطب وتاء المخاطبة، ونون النسوة، و(نا) الدالة على جماعة الفاعلين، فإذا ما أردنا أنْ نُسند الفعل الثلاثي الأجوف إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة فإننا نبني آخر الفعل على السكون؛ ذلك أنَّ تتابع أربع حركات محظور لغوي مرفوض في اللغة العربية.

يؤكد ذلك أبو علي الفارسي بقوله: "إذا اتصل بـ(ضَرَبَ) التاء والنون أُسكن اللام التي كانت متحركة؛ لأنَّ أربع متحركات لا تجتمع إلا في ما كان التقدير به غير النَّضد الذي هو عليه، مثل: عُلَبِط، وذَلَذِل"(١).

وإذا أُسند الفعل الثلاثي الأجوف إلى أحد ضمائر الرفع المتحركة فإنَّه يحصل فيه تغيير؛ فتُحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين، يقرر ذلك أبو عبد الرحمن اليمني بقوله: "فاجتمع ساكنان الألف المقلوبة، واللام الساكنة، فحُذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين"(٢).

وتُحَرَّكُ فاؤه بالضم؛ للدلالة على أنَّ الحرف المحذوف هو الواو، ويعلل الصرفيون ظهور ضمة فاء الفعل في الفعل الأجوف الواوي بأنَّها دليل على أنَّ

(١) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإغفال، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط ١، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ٣٨/٢.

(٢) الفقيه، أبو عبد الرحمن إبراهيم بن محمد، عون المعبود في شرح نظم المقصود، ط ١، ٢٠٠٧م، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٧٤.

أصل الألف المحذوفة واو، وأنَّ كسرة فاء الفعل في الفعل الأجوف اليائي دليل على أنَّ أصل الألف المحذوفة ياء، يؤكد ذلك الشيخ هارون بقوله:" وحُرِّكت فاؤه بحركة تجانس العين، نحو: قُلْتُ، وبِعْتُ"(١).

ويكون الفعل قد مرَّ بالمراحل الآتية:

قالَ ← قالْتُ ← قَلْتُ ← قُلْتُ

فالفعل (قَالَ) أُسند إلى ضمير رفع متحرك؛ فيصبح (قالْتُ) فيلتقي ساكنان، هما: الألف ولام الفعل؛ فيُحذف الساكن الأول، وهو الألف؛ فيصبح الفعل (قَلْتُ)، ثم تُحرَّك فاء الفعل بالضم؛ فيصبح الفعل (قُلْتُ).

ويرى الصرفيون أنَّ أصل الفعل الأجوف قَلْتُ، غُيِّرت حركة فائه إلى الضم للدلالة على أنَّ عين الفعل المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين هي الواو، وتُغيَّر حركة فاء الفعل في الفعل الثلاثي الأجوف اليائي إلى الكسر نحو: بِعْتُ؛ للدلالة على أنَّ عين الفعل المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين هي الياء.

يقرر ذلك ابن جني بقوله: "ومن ذلك قولهم بِعْتُ، وقُلْتُ؛ فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، ألا ترى أن أصلهما فعَل بفتح العين: بَيَعَ وقَوَل ثم نُقِلا من فَعَل إلى فِعل وفَعُل، ثم قُلبت الواو والياء في فعلت ألفًا، فالتقى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفًا، ولام الفعل، فحُذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير: قَلْت وبَعْت، ثم نُقلت الضمة والكسرة إلى الفاء؛ لأن أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت، فصار بِعت وقُلْت. فهذا- لعمري-

(١) عبد الرزاق، الشيخ هارون، عنوان الظرف في علم الصرف، ط ٣، (د، ت)، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ص ٢٠.

مراجعة أصل، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد"(١).

وقال محمد محيي الدين عبد الحميد:" فتضم فاء الواوي، وهو من باب نصر إيذانًا بنفس الحرف المحذوف، وتكسر فاء اليائي، وهو من باب ضَرَبَ لذلك السبب، تقول: صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ، وتقول: بِعْتُ، وطِبْتُ، وعِشْتُ"(٢).

أمَّا اللسانيون فيرون أنَّ الفعل الثلاثي الأجوف إذا أُسند إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة فإنَّه يحدث فيه تغييرات، فالفعل (قال) عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك نحو: قَالْتُ، يحدث فيه مقطع صوتي مرفوض لغويًّا، وهذا المقطع هو قالْ، ويُرمز لهذا المقطع (ص ح ح ص)، ويتكون هذا المقطع من صامت، وحركة طويلة، وصامت.

وهذا المقطع هو مقطع طويل مغلق لا يأتي إلا في الوقف، يؤكد ذلك فوزي الشايب بقوله: "ويأتي هذا المقطع في الوقف بسبب سقوط حركة الآخر، وذلك نحو: دارْ بابْ، يدرسونْ ومسلمونْ، ويأتي وصلًا بشرط أنْ يكون الصامت الذي بعد الحركة الطويلة مشددًا، نحو: ولا الضالين وأتحاجوني"(٣).

فلذلك تتخلص العربية من هذا المقطع في الوصل، فتُقصِّر الحركة الطويلة

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط ٣، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٢٣/٢، وما بعدها.

(٢) عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣) الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، ط ١، ١٩٩٩م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ص ٢٦٤.

فيصبح المقطع مقطعًا متوسطًا مغلقًا، ويُرمز له بـ(ص ح ص)، يقرر ذلك عبد القادر عبد الجليل بقوله: "وبما أنَّ المقطع (X)[١] غير مرغوب في العربية حين يكون ابتداء إلا آخرًا، وعندما يوقف عليه؛ لذا كان لا بد من تقصيره عن طريق عامل المخالفة الكمية Dissimilation Quantity؛ لذا جاء البناء على هذه الصورة"[٢].

فينشأ مقطع متوسط مغلق وهو (قُلْ)، ص ح ص، يقرر ذلك الطيب البكوش بقوله: "إذا وجدت هذه الفتحة الطويلة في مقطع منغلق؛ قُصِّرت لنفور العربية من المقاطع ذات الحركات الطويلة، نحو:

قوَلْتَ ← قَالْتَ ← قَلتَ "[٣].

فالعربية لا تجيز وجود الحركة الطويلة في المقاطع المتوسطة المنغلقة في وسط الكلمة، يؤكد ذلك جان كانتينو بقوله: "بيد أنَّ هذه الحركات الطويلة تنزع إلى القصر إذا وقعت في المقاطع المنغلقة"[٤].

ويخلص الباحث من ذلك كله إلى أنَّ الصرفيين واللسانيين اتفقوا على أنَّ عين الفعل الأجوف تُحذف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وتُحوَّل حركة

(١) يدل هذا الرمز إلى المقطع الكبير المغلق المزدوج النواة، يُنظر: عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٢) عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، ط ١، ١٩٩٨م، دار أزمنة عمان، ص٤١٣.

(٣) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط ٣، ١٩٩٢م المطبعة العربية، تونس، ص١٤١.

(٤) كانتينو، جان، دروس في علم الأصوات، نقله إلى العربية صالح القرمادي، ط ١، ١٩٦٦م، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ص ١٥٢.

فائه من الفتحة إلى الضم إنْ كان الفعل الأجوف واويًّا، ومن باب نَصَر يَنْصُرُ وتُحوَّل حركة فائه إلى الكسر إن كان الفعل الأجوف يائيًّا، ومن باب ضَرَبَ يَضْرِبُ.

والخلاف بين الصرفيين واللسانيين هو أنَّ اللسانيين يرون أنَّ تناسب حركة فاء الفعل مع عينه المحذوف أصل من أصول اللغة السامية الأولى حافظت عليه اللغة العربية، يقرر ذلك بروكلمان بقوله: "وقد حدث في السامية الأولى أنْ تناسبت الحركات المميزة للمضارع المتعدي في الوزن الأصلي مع الواو والياء حيث لا يظهر مع الأولى إلا (ú)، ومع الثانية إلا (í)، وقد سار هذا التناسب في العربية خطوة أخرى إلى الإمام حتى إنَّه ليظهر-دائمًا- في ماضي الوزن الأصلي المتصل بالضمائر حركة الضمة (ú) إذا كان الفعل المعتل بالعين بالواو"(١)، وقال: "وكما تظهر حركة الكسرة (í) دائمًا، إذا كان معتلًّا بالعين بالياء"(٢).

فالصرفيون وصفوا الظاهرة الصرفية للفعل المعتل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة وفق زمن محدد ومكان محدد، وهو عصر الاحتجاج والقبائل العربية التي يُحتج بلغتها، وأما اللسانيون فقد درسوا الظاهرة الصرفية دراسة لغوية تاريخية وبيَّنوا أنَّ تغير حركة فاء الفعل المعتل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ظاهرة لغوية سامية، لم تحتفظ بها من اللغات السامية إلا اللغة العربية.

(١) بروكلمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٢) بروكلمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

المبحث الثالث:

الفعل المضارع الأجوف المرفوع

الفعل المضارع الأجوف الواوي يكون من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، حصل فيه إعلال بالنقل، فأصل الفعل (يَقُومُ) هو يَقْوُمُ، ووزنه الصرفي (يَفْعُلُ)، ففاؤه ساكنة وعينه مضمومة، لكن مجيء عين الفعل واو، جعل ظهور الضمة على عين الفعل ثقيلًا؛ لذلك نُقلت حركة عين الفعل (الضمة) إلى الحرف الصحيح الساكن؛ فأصبح الفعل (يقُومُ).

يقرر ذلك أبو البقاء العكبري بقوله: "وأمَّا المعتلُّ العين بالواو، نحو: عادَ يعودُ، وجابَ الأرضَ يجوبُها؛ فأصلُه فَعَلَ بفَتْح العين يفعُل بضمِّها، ولم يأتِ إلا كذلك، وكانَ الأصلُ يَعْوُدُ بسكون العينِ، وضمِّ الواو، مثل: قَتَل يَقْتُل ، فاسْتُثْقِلت الضمّةُ على الواوِ؛ فَنُقِلت إلى ما قبلها، وبقيت ساكِنةً"(١).

وأما اللسانيون فيرون أنَّ الفعل المضارع الأجوف ليس فيه إعلال بالنقل، فالواو التي تمثل عين الفعل عند الصرفيين ما هي إلا حركة طويلة لفاء الفعل يوضِّح لنا ذلك عبد القادر عبد الجليل بقوله: "إنَّ هذه (الواو) نشأت من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي؛ لتصبح صائتًا طويلًا في جذر المضارع"(٢).

والذي يظهر للباحث من قول عبد القادر عبد الجليل أنَّ الفعل المضارع الأجوف قد مرَّ بالمراحل الآتية: جذر الماضي هو (قُمْ)، وجذر مضارعه (يَقُومُ)

(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، ط ١، ١٩٩٥م، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج ٢/ ٣٨٦.

(٢) عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥.

فيقول: "قد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي، وليس عن أصل مزعوم"(١).

ورأي عبد الجليل يوافق الرأي الذي يرى أنَّ أصل الأجوف والناقص ثنائي الأصل، وأنَّ الصائت الطويل حركة طويلة، يؤكد ذلك الشايب بقوله: "أمَّا المصوت الطويل الذي يظهر في الحشو والطرف فمجرد إطالة للحركة القصيرة التي للساكن الأول أو الثاني"(٢).

ويرى بعض اللسانيين أنَّ الفعل المضارع الأجوف (يَقْوُمُ) تسقط الواو لكراهة اجتماعها مع الواو، ثم تضاف ضمة عوضًا عن الواو، ويكون الفعل قد مرَّ بالمراحل الآتية:

yaqwulu ⟵ yaqulu ⟵ Yaquulu

المرحلة الأولى: ي َ ق ُ و م ُ اجتماع الضمة القصيرة والواو

المرحلة الثانية: ي َ ق ُ م ُ سقوط الواو

المرحلة الثالثة: ي َ ق ُ ُ م ُ تمد ضمة القاف عوضًا عن الواو المحذوفة.

ويؤكد ذلك عبد الصبور شاهين بقوله: "تسقط الواو نظرًا لكراهة اجتماعها

(١) عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥.

(٢) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٣.

مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u)، فتختل الزنة وإيقاعها، فيُعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu)، فيقال يقوم yaquumu ، وكذلك الأمر في يَبيعُ، بوزن يَفْعِلُ yabyi'u سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة yi ، وهو تركيب تكرهه اللغة؛ فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة، ويُعوض المحذوف بطول الحركة (ii) فيقال: يَبيعُ yabii'u ، فالذي حدث ليس نقلًا للحركة، بل إسقاط للواو أو الياء "[1].

ويخلص الباحث إلى القول: إنَّ الفعل (يَقولُ) عند الصرفيين، ووزنه الصرفي يَفْعُلُ فعينه الواو، وهو عند اللسانيين (يَقولُ)، ووزنه الصرفي يَفولُ وعينه محذوفة، ويميل الباحث إلى مذهب الصرفيين؛ ذلك لأن حذف الواو التي هي عين الفعل علة اعتباطية تخيلها اللسانيون، وأنَّ رأي الصرفيين أقرب إلى الواقع اللغوي.

المبحث الرابع:

الفعل المضارع الأجوف المجزوم

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ط ١، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٩٨.

يقرر الصرفيون أنَّ عين الفعل المضارع الأجوف تُحذف في حالة الجزم للتخلص من التقاء الساكنين، فالساكن الأول عين الفعل، والساكن الثاني لام الفعل التي سُكِّنت لدخول عامل الجزم على الفعل المضارع، وهذا ما يؤكده الثمانيني بقوله: "وكذلك أسقطوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لم يَبِعْ ولم يَقُلْ، ولم يَخَف"(١).

أمَّا اللسانيون فيرون أنَّ الفعل المضارع الأجوف إن دخل عليه جازم حصل مقطع صوتي مرفوض وصلًا، وهو مقطع طويل مفرد مغلق، يتكون من صامت وحركة طويلة، وصامت، ويُرمز له (ص ح ح ص)، وهذا المقطع لا تجيزه اللغة العربية إلا في حالة الوقف.

فللتخلص من هذا المقطع الصوتي المرفوض وصلًا تُقصر الحركة الطويلة فينتج مقطع متوسط مغلق (ص ح ص)، يقول عنه عبد الصبور: "مقطع مقبول في اللغة في حالة الوقف فقط، وبشرط أنْ ينقسم في حالة الوصل إلى مقطعين: طويل، وقصير"(٢).

وهذا المقطع لا يأتي وصلًا إلَّا إذا كان ما بعد حرف العلة حرفًا مضعَّفًا، يؤكد ذلك فوزي الشايب بقوله: "ويأتي وصلًا بشرط أنْ يكون الصامت بعد

(١) الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي ط ١، ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض، ص ٣٨٥.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مرجع سبق ذكره ص٨٥.

الحركة الطويلة مشددًا، نحو: والضالِّين، وأَتحاجُّونِيّ"[١].

والذي يظهر للباحث أنَّ الخلاف بين الصرفيين واللسانيين هو في حقيقة عين الفعل، وهي الواو؛ فالصرفيون يرون أنَّ الواو هي عين الفعل لذلك يكون وزن الفعل عندهم يَفْعُلُ، واللسانيون يقررون أنَّ الواو ليست عين الفعل إنما هي حركة طويلة، ووزن الفعل المضارع الأجوف عندهم يَفُولُ قال عبد الصبور شاهين: "وقد أصبح الفعل بعد سقوط الانزلاق الذي هو عين الكلمة يقول yaquulu بزنة يَفُولُ yafuulu، ويبيع yabiiu بزنة يَفِيلُ yafiilu"[٢].

ويبدو للباحث أنَّ الصرفيين يزنون الفعل المضارع الأجوف على أصله فوزنه يَفْعُلُ، وهو وزن صرفي، واللسانيون يزنون الفعل المضارع الأجوف بعد عملية الحذف فوزنه يَفُولُ، وهو وزن صوتي.

المبحث الخامس:

(١) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديد في الصرف العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

فعل الأمر من الفعل الأجوف

يُشتق فعل الأمر من الفعل المضارع، فيُحذف حرف المضارعة، ويُبنى آخره على السكون إن كان صحيح الآخر، قال السيوطي: "وهو مأخوذ من المضارع فإن كان ما يلي حرف المضارعة متحركًا ابتُدئ به من غير زيادة كشاركْ من يُشارك، ودَحْرِجْ من دَحْرَجَ، وفرّح من يُفَرّح، وإن كان ساكنًا زيد عليه همزة وصل، ثم إن كانت العين مضمومة ضُمَّ الهمز اتباعًا، نحو: انصُر، وإن كانت مكسورة، أو مفتوحة كُسِرَ، نحو: امنَعْ واعتزِكوا، وحكم الأمر البناء فإن كان صحيح اللام فعلى السكون"(١).

ويرى اللسانيون أنَّه إذا اشتُق فعل الأمر من الفعل المضارع الأجوف حصل مقطع صوتي مرفوض في العربية، وهو المقطع المديد(٢)، ولا تسمح به إلا في حالة الوقف؛ لذلك تُقصر الحركة الطويلة في المقطع المديد، فيصبح المقطع مقطعًا قصيرًا مغلقًا، يدلل على ذلك عبد الصبور بقوله: "ولذلك اختُصر المقطع المديد وقفًا ووصلًا إلى مقطع طويل مغلق، فصارت قُلْ qul (ص ح ص)، وبِعْ ‘ bi (ص ح ص)"(٣).

ويتفق الصرفيون واللسانيون في اشتقاق فعل الأمر من الفعل المضارع في

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح القصيدة الكافية في التصريف تحقيق الدكتور ناصر حسين علي، ط ١، ١٩٨٩، المطبعة التعاونية، دمشق، ص ٣٩.

(٢) المقطع المديد عند عبد الصبور شاهين مقطع صوتي يتكون من أربعة أصوات، نحو الفعل (كانْ) في الوقف، ويُرمز له (ص ح ح ص)، ويسمي معظم اللسانيين هذا المقطع مقطعًا طويلًا مغلقًا.

(٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

مراحله كافة إلا إنهم يختلفون في تفسير حذف عين الفعل، فالصرفيون يعزون سبب الحذف إلى التقاء الساكنين، فعندهم عين الفعل محذوفة، وبقيت ضمة فاء الفعل؛ للدلالة على الواو المحذوفة في الفعل الأجوف الواوي، وبقيت كسرة فاء الفعل؛ للدلالة على الياء المحذوفة في الفعل المضارع الأجوف اليائي.

أمَّا اللسانيون فيرون أنَّ عين الفعل محذوفة في الفعل المضارع، وما صورة الواو والياء في الفعل المضارع الأجوف الواوي واليائي إلا حركة طويلة نتجت عن تتابع حركتين قصيرتين بعد انزلاق عين الفعل.

المبحث السادس:

اسم الفاعل من الفعل الأجوف

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف على وزن فَاعِل، فإذا ما أردنا أن نصوغ اسم الفاعل من الفعل (قام) –مثلًا– فإننا نزنه على وزن فَاعِل فيكون اسم الفاعل منه قاوم، ثم تُعَلّ عين الفعل (الواو) فتُقلب همزة فيكون (قائم).

ويرى الصرفيون أنَّ اسم الفاعل من الفعل المعتل الأجوف تُقلب عينه همزة إنْ حصل إعلال في عين فعله، يقرر ذلك ابن يعيش بقوله: "متى اعتلت عين فعل فوقعت بعد ألف فاعل هُمزت ألبتة لاعتلالها، وذلك نحو: قام فهو قائم، وسار فهو سائر، وهاب فهو هائب، فإن صحت في الماضي صحت في اسم الفاعل، وذلك نحو: عَوِرَ فهو عاوِر"(١).

أمَّا اللسانيون فيرون أنَّ ما حصل في اسم الفاعل من الفعل المعتل الأجوف هو تخلص من تتابع الحركات الطويلة، فالعربية "تكره تتابع الحركات وبخاصة الحركات الطويلة"(٢).

فتحل الهمزة النبرية محل الواو، يقرر ذلك عبد الصبور بقوله: "يبدأ بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق وحلت محله الهمزة النبرية كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع لا على سبيل الإبدال

(١) ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح الملوكي في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، ١٩٧٣م، المكتبة العربية، حلب، ص ٤٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

لعدم وجود العلاقة المبيحة له"[١].

ويبدو للباحث مما سبق أنَّ الخلاف بين الصرفيين واللسانيين في حقيقة الهمزة؛ فالهمزة عند الصرفيين أصلها واو، وهي عين الكلمة، والهمزة عند اللسانيين لا علاقة لها ببنية الكلمة الصرفية، بل وجودها جاء لتصحيح البناء المقطعي للكلمة، فهي ليست من البنية الصرفية للكلمة، قال عبد الصبور شاهين: "فمن الممكن إذن القول بأنَّ الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت، وحلت محلها الهمزة"[٢].

ويظهر الخلاف بين الصرفيين واللسانيين في وزن الكلمة؛ فالصرفيون يزنون الكلمة وزنًا صرفيًّا، فوزنها عندهم (فَاعِل)، وأمَّا اللسانيون فيزنون الكلمة وزنًا صوتيًّا، فوزنها عندهم (فَائِل).

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث السابع:

اسم المفعول من الفعل المعتل الأجوف

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل الأجوف المبني للمفعول على وزن مَفْعُول، فإذا ما أردنا أن نصوغ اسم المفعول من الفعل الأجوف الثلاثي المبني للمفعول (قِيل) فإنَّنا نزنه على وزن مَفْعُول.

ويرى الصرفيون أنَّ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل الأجوف حصل فيه إعلالان: الإعلال الأول، هو إعلال بالنقل، فقد نُقلت حركة عين الكلمة (الواو) إلى فائها؛ إذ إنَّ فاء الكلمة (القاف) حرف صحيح ساكن وعينها حرف علة متحرك، وهذا لا يجوز في العربية، يقرر ذلك ابن عصفور بقوله: "إنَّهم أعلوا المضارع حملًا على الماضي فلم يمكنهم أنْ يعلوا بقلب حرف العلة ألفًا مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة فأعلوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء"(١).

والإعلال بالنقل إعلال قياسي، يقرر ذلك القوشجي بقوله: "ففي كل موضع يكون حرف العلة متحركًا، وما قبله صحيح ساكن فإنَّه تُنقل حركته إليه"(٢).

والإعلال الثاني هو إعلال بالحذف، فقد حصل بعد الإعلال بالنقل التقاء ساكنين: الساكن الأول عين الكلمة (الواو)، والساكن الثاني واو مفعول.

(١) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١ ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٢٩٣.

(٢) القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، عنقود الزواهر في الصرف، تحقيق الدكتور أحمد عفيفي، ط ١، ٢٠٠١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ٤٥٥.

واختلف الصرفيون في المحذوف على مذهبين؛ فسيبويه يرى أنَّ المحذوف هو الساكن الثاني، وهو واو مفعول، ويرى أبو الحسن الأخفش أنَّ المحذوف هو الساكن الأول، وهو عين الكلمة (الواو)، يدلل على ذلك العزي بقوله: "والمحذوف واو مفعول عند سيبويه، وعين الفعل عند أبي الحسن الأخفش"(١)؛ فوزنه على مذهب سيبويه (مَفْعَل)، ووزنه على مذهب أبي الحسن الأخفش (مَفُول).

أمَّا اللسانيون فقد اختلفوا في تفسير ما حصل في اسم المفعول من الفعل الأجوف، فمنهم من يرى أنَّ ما حصل في اسم المفعول هو سقوط شبه الصائت (واو مفعول) للتخلص من توالي المتشابهات، وهما الواوان: الواو الأولى عين الكلمة، والواو الثانية واو مفعول.

ومنهم من يرى أنَّ ما حصل هو إدغام الواو المضمومة بحركتها؛ إذ إنَّها سُبقت بحرف صحيح ساكن، قال الطيب البكوش: "تُدغم الواو في حركتها إذا سُبقت بحرف ساكن، فتطيلها، ويكون ذلك في المضارع: أَقْوُل أَقُول"(٢)

ويقول في موضع آخر: "في اسم المفعول من الأجوف الواوي حيث تكون الواو المضمومة بعد حرف فإنَّها تُدغم كالعادة في حركتها، ونظرًا إلى أنَّ الحركة هي ضمة طويلة فإنَّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنَّها حُذفت مَقُوول

(١) العزي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، تصريف العزي، عُني به أنور بن أبي بكر الدغستاني، ط ١، ٢٠٠٨م، دار المنهاج، جدة، ص ٨٣.

(٢) البكوش، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

مَقُول"[١].

ويرى الصرفيون أنَّ اسم المفعول من الأجوف اليائي يحصل فيه ما حصل في الأجوف الواوي غير أنَّه يحدث فيه تغيير حركة عينه من الضمة إلى الكسرة، يؤكد ذلك القوشجي بقوله: "فبعد حذف الياء من اليائي نقل ضمة ما قبلها كسرة لتبدل الواو ياءً فرقًا بين الواوي واليائي"[٢].

وأمَّا اللسانيون فيرون أنَّ اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي تُدغم فيه الياء في الضمة، فتصبح كسرة طويلة، وهذا ما قرره الطيب البكوش بقوله: "أمَّا اسم المفعول من الأجوف اليائي فإنَّ الياء في مثل مبيوع توجد أيضًا بين حرف وضمة طويلة لكن إدغام الياء في الضمة يعطي كسرة طويلة مَبِيع؛ وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي"[٣].

ويخلص الباحث- مما سبق- إلى أنَّ الصرفيين واللسانيين مختلفون في تفسير بنية اسم المفعول من الأجوف، فلم يتفق الصرفيون في آرائهم فيما حصل في اسم المفعول، وكذلك اللسانيون، ولعل الأقرب إلى الواقع اللغوي في تفسير الحذف في اسم المفعول هو رأي أبي الحسن الأخفش، وهو أنَّ المحذوف هو الساكن الأول، وهو عين الكلمة، فظاهرة التقاء الساكنين في اللغة العربية إمَّا أن يُحذف الساكن الأول، وإما أن يُحرك بحركة مناسبة.

وقد وردت شواهد كثيرة في حذف الساكن الأول إن كان حرف علة فقد

(١) البكوش، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٢) القوشجي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٢.

(٣) البكوش، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

حُذف حرف العلة (الياء) من الفعل المضارع (يؤتي) في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١٤٦).

الشاهد في هذه الآية الكريمة الفعل المضارع (يُؤْتِ) فقد حُذف حرف العلة من دون علة نحوية، إنما علة حذفه علة صوتية؛ فقد حُذف للتخلص من التقاء الساكنين: الساكن الأول حرف العلة (الياء) في الفعل المضارع (يُؤْتِ)، وهو لام الفعل، والساكن الثاني: اللام في لفظ الجلالة.

وحُذف حرف العلة الواو من الفعل المضارع (يمحو) في قوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ (الشورى: ٢٤).

الشاهد في هذه الآية الكريمة الفعل المضارع (يَمْحُ)؛ فقد حُذف حرف العلة دون علة نحوية، إنما علة حذفه علة صوتية؛ فقد حُذف للتخلص من التقاء الساكنين: الساكن الأول حرف العلة (الواو) في الفعل المضارع (يَمْحُ) وهو لام الفعل، والساكن الثاني: اللام في لفظ الجلالة.

وحُذف حرف العلة الواو من الفعل المضارع (سندعو) في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق: ١٨).

الشاهد في هذه الآية الكريمة الفعل المضارع (سَنَدْعُ)؛ فقد حُذف حرف العلة منه من دون علة نحوية، إنما علة حذفه علة صوتية؛ فقد حُذف للتخلص من التقاء الساكنين: الساكن الأول حرف العلة (الواو) في الفعل المضارع (سَنَدْعُ)، وهو لام الفعل، والساكن الثاني: الزاي في الاسم الزبانية.

نتائج البحث وتوصياته

توصل الباحث في بحثه إلى النتائج الآتية:

١- سبب اختلاف الصرفيين واللسانيين أنَّ الصرفيين درسوا الظاهرة الصرفية ولا سيما البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف وَفق بيئة حددوا مكانها، وزمانها؛ أمَّا اللسانيون فقد تتبعوا في دراستهم التطور التاريخي للظاهرة الصرفية، ولا سيما البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف، وقارنوا هذه البنية الصرفية في اللغة العربية بالبنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف في اللغات السامية.

٢- أدّى اختلاف الصرفيين واللسانيين في أثناء دراستهم البنية الصرفية للفعل المعتل في اللغة العربية إلى اختلافهم في الوزن الصرفي للفعل المعتل الأجوف؛ فالصرفيون وزنوا البنية الصرفية وَفق أصلها قبل الإعلال، وأمَّا اللسانيون فقد وزنوا البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف وَفق ما آلت إليه البنية الصرفية.

٣- نتج عن اختلاف الصرفيين واللسانيين أنَّ للفعل المعتل الأجوف وزنين: أحدهما صرفي، والآخر صوتي، ويظهر هذان الوزنان في البنية الصرفية للفعل المعتل الأجوف؛ فالوزن الصرفي هو (فَعَلَ) والوزن الصوتي يظهر فيه الحركة الطويلة نحو: قال وزنها (فال).

٤- تنبه علماء العربية إلى الوزن الصوتي للكلمة المعتلة، فقد ذهب ابن السراج في كتابه الأصول، وعبد القاهر الجرجاني في كتابه المفتاح في التصريف إلى جواز أنْ نزن (قال) على وزن (فال) وبذلك يكون علماء العربية لهم فضل السبق في معرفة الوزن الصوتي للكلمة المعتلة قبل معرفة اللسانيين لها.

٥- اتبع الصرفيون في أثناء دراستهم المنهج اللغوي الوصفي والمنهج اللغوي المعياري؛ فالمنهج الوصفي درس البنية الصرفية للفعل المعتل وَفق ما نطقها ابن اللغة في زمانه، وفي بيئته، والمنهج المعياري قَعَّد القاعدة الصرفية بعد أنِ استقرأ كلام أبناء اللغة وَفق المكان والزمان المحدَّدَيْنِ، وطلب إلى المتكلم بالعربية الالتزام بهذه القاعدة الصرفية، وعدَّ خروجه عنها خطأ صرفيًّا، يجب أن يُصحح بالرجوع إلى القاعدة الصرفية.

٦- يظهر للباحث أَنَّ الخلاف بين الصرفيين واللسانيين خلاف ظاهري، وأَنَّهم متفقون في أحكام الفعل المعتل الأجوف فالصرفيون نظروا إلى أصل الفعل بناء على المنهج اللغوي الوصفي، واللسانيون نظروا إلى أصل الفعل بناء على المنهج اللغوي التاريخي المقارن. أدى هذا الاختلاف في منهجية دراسة الفعل المعتل إلى الاختلاف في وزن الفعل؛ فالصرفيون وزنوه على (فَعَلَ)، واللسانيون وزنوه على وزن (فال).

٧- أَنَّ الفعل المعتل الأجوف له وزنان: وزن صرفي (فَعَلَ) ووزن صوتي (فال).

٨- أَنَّ رأي الأخفش في أَنَّ المحذوف من اسم المفعول من الفعل المعتل الأجوف، وهو الساكن الأول، وهو عين الفعل، وأَنَّ وزنه الصرفي مفول.

ويوصي الباحث الباحثين والدارسين بما يأتي:

١- دراسة الكتب التراثية الصرفية للإفادة منها، ومعرفة أقوال الصرفيين وآرائهم في الظواهر الصرفية في أثناء دراسة الظاهرة الصرفية، ولا سيما الفعل المعتل.

٢- إدراج مادة علم الصرف المقارن؛ حيث يدرس فيها الطالب الفعل المعتل وفق النظرية الصرفية، والنظرية اللسانية الحديثة، ثم يقارن بين النظريتين معتمدًا الدليل العلمي.

٣- دراسة أحكام الفعل المعتل الخلافية عند الصرفيين واللسانيين.

٤- توجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين إلى دراسة البنية الصرفية للفعل المعتل وفق النظريتين: الصرفية واللسانية.

٥- تدريس الكتب التراثية الصرفية في الجامعات والمدارس والمعاهد؛ لربط الدارسين بتراثهم الأصيل لبناء نظرية صرفية وَفْق أسس علمية تحاكي النظرية الصرفية الحديثة.

٦- دراسة علم الصرف وفق معطيات علم الأصوات، والإفادة من المناهج اللغوية في أثناء دراسة الظواهر الصرفية؛ ليكون الدارس قادرًا على دراسة الظاهرة الصرفية والإفادة من أقوال الصرفيين واللسانيين والجمع بينهما وَفق المنهج العلمي الرصين، وترجيح رأي على آخر وَفق الدليل العلمي.

٧- الإفادة من معطيات علم الأصوات، وتمييز الوزن الصوتي من الوزن الصرفي، ولا سيما في أثناء دراسة البنية الصرفية للكلمة المعتلة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

١) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، بيروت.

٢) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، المكتبة العصرية، بيروت.

٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م، المطبعة العربية، تونس.

٥) الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.

٦) الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في التصريف، تحقيق الدكتور علي الحمد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار الأمل، إربد.

٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨) سر صناعة الإعراب، حققه أحمد فريد أحمد، الطبعة الأولى، (د. ت) المكتبة التوفيقية القاهرة.

٩) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح القصيدة الكافية في التصريف، حققه الدكتور ناصر حسين علي، الطبعة الأولى ١٩٨٩، المطبعة التعاونية، دمشق.

١١) شاهين، الدكتور عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديد في الصرف العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢) الشايب، فوزي حسن: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

١٣) محاضرات في اللسانيات، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، منشورات وزارة الثقافة، عمان.

١٤) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، دار أزمنة عمان.

١٥) عبد الحميد، محمد محيي الدين، دروس في التصريف، في المقدمات وتصريف الأفعال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، مكتبة الساعي، جدة، المملكة العربية السعودية.

١٦) عبد الرزاق، الشيخ هارون، عنوان الظرف في علم الصرف، الطبعة الثالثة، (د.ت)، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة.

١٧) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، دار الفكر

المعاصر، بيروت.

١٨) العزي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني تصريف العزي، عُني به أنور بن أبي بكر الدغستاني، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دار المنهاج، جدة.

١٩) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإغفال، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الطبعة الأولى، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث الإمارات العربية المتحدة.

٢٠) الفقيه، أبو عبد الرحمن إبراهيم بن محمد، عون المعبود في شرح نظم المقصود، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع القاهرة.

٢١) القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، عنقود الزواهر في الصرف، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

٢٢) كانتينو، جان، دروس في علم الأصوات، نقله إلى العربية صالح القرمادي، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

٢٣) موسكاتي، سباتينو، شليتر، أنطوان، أولندروف، إدفارد، زودن، فلرام فلون، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور عبد الجبار المطلبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٢٤) ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م المكتبة العربية، حلب.

الرسائل الجامعية والأبحاث:

١) الشايب، فوزي حسن، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، ١٩٨٩م.

٢) المذهان، صالح فليح، القضايا الصرفية ودلالاتها في قراءة ابن كثير المكي، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ٢٠١٤م، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.